

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 4 ديسمبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6200)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

يوم الوفاء والفخر والانتماء

الإمارات اليوم

03

الإمارات... موقف ثابت تجاه القضية الفلسطينية

تقارير وتحليلات

04

الأزمة السورية: فرص نجاح الوثيقة الأوروبية في ضوء التطورات السياسية والميدانية

05

خيارات إيران في مواجهة تمديد الكونجرس الأمريكي العقوبات المفروضة عليها

06

كيف سيواجه ترامب المشكلات الرئيسية حول العالم؟

شؤون اقتصادية

07

أوبك تلتقي مع منتجين من خارجها في العاشر من ديسمبر في فيينا

من إصدارات المركز

08

البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم.. برنامج مقترح للاتصال والربط

بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية



يوم الوفاء والفخر والانتماء

تعيش دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الأيام أجواء الاحتفال باليوم الوطني الخامس والأربعين، الذي يمثل عنواناً للفخر والانتماء والوفاء، ففي الثاني من ديسمبر من عام 1971 رفع المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه حكام الإمارات، علم دولة الاتحاد إيداناً بميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي استطاعت خلال هذه السنوات أن ترسخ من تجربتها الاتحادية، وتعزز من مكانتها على خريطة الدول المتقدمة. وتستعيد الإمارات في اليوم الوطني الخامس والأربعين مشهد رفع العلم الإماراتي خفاً عالياً، لتؤكد أن قيمة الوحدة التي غرسها القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكانت ركيزة دولة الاتحاد وسر نجاحها، ما تزال وستظل ركيزة التقدم في الإمارات وأساس منعتها وقوتها في مواجهة التحديات التي تواجهها على المستويات كافة، فبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وإلى جواره أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، يوم أول من أمس الجمعة، (الثاني من ديسمبر) برفع علم الدولة في دار الاتحاد في القاعة ذاتها التي اجتمع فيها الآباء المؤسسون قبل 45 عاماً، وجدد أصحاب السمو عهدهم للعلم بالعمل على حفظه عالياً خفاً في سماء العزة والكرامة وترسيخه في قلوب الأجيال المتعاقبة وصونه وحمائته ببذل الغالي والنفيس، والعمل على تعزيز اتحاد دولة الإمارات وترسيخه، ومؤسسين لمرحلة جديدة من تاريخها، تعمل فيها جميع الحكومات كفريق واحد لتحقيق رؤية واحدة في إسعاد شعب الإمارات وترسيخ وحدته وتأكيد رفعة بين الأمم والشعوب، مؤكداً أن دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- تعيش اليوم أزهى أوقاتها، وتمر بأقوى مرحلة في تاريخها، إذ باتت دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم تتصدر دول المنطقة في أكثر من 100 مؤشر تنموي، وتنافس دول العالم في اقتصادها وخدماتها وبنيتها التحتية وسعادة شعبها. ولا شك في أن هذا المشهد إنما يجسد بجلاء وحدة وتوحد البيت الإماراتي، فالعلم هو الذي يجمع الإمارات كلها، قيادة وشعباً، على قلب رجل واحد نحو هدف واحد، هو إعلاء شأن الإمارات والارتقاء بمكانتها كي تظل واحة للأمن والسعادة والازدهار والتقدم، وقد جسدت كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بهذه المناسبة هذا المعنى بوضوح، فقد أكد سموه أن رفع العلم الإماراتي في ذكرى قيام الاتحاد هو إحياء للحظة تاريخية غالية على كل إماراتي، تلك اللحظة التي توحدت فيها إرادة قيادتنا وشعبنا، وتلاقت على الوحدة بوحي وإيمان وإخلاص. إن يوم الثاني من ديسمبر كل عام، مثلما هو يوم للوفاء للقادة المؤسسين، الذين تحدوا الصعاب وآمنوا بالوحدة وعملوا بإخلاص من أجل تحقيقها والحفاظ عليها وتمتين أركانها، فإنه يوم لتجديد الولاء للقيادة الرشيدة، برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وتجديد للعهد معها بالعمل الجاد من أجل الوطن والحفاظ على مكتسباته وبذل الغالي والنفيس لكي تظل رايته عالية خفاقة بين الأمم، وهو يوم لتأكيد الانتماء إلى وطننا الغالي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يوفر لأبنائه الحياة الكريمة التي تتوافق مع أرقى المعايير العالمية، وهو أيضاً يوم للفخر، حيث يحق لكل إماراتي أن يشعر بالاعتزاز والفخر لما حققه وطنه من منجزات تنموية تصل إلى حد المعجزات بمقاييس نوعها وكميتها والزمن القصير الذي تمت فيه. سيظل الثاني من ديسمبر من كل عام شاهداً على تميز دولة الإمارات العربية المتحدة، ورسوخ تجربتها الوحدوية الفريدة، التي صارت مصدر إلهام للدول التي تسعى إلى تحقيق التقدم والانطلاق إلى المستقبل، لأنها لا تكتفي بما حققته من إنجازات ونجاحات، وإنما تتطلع بشكل مستمر إلى المستقبل، كي تحقق أهداف «رؤية 2021» بأن تكون الإمارات من أفضل دول العالم بحلول الذكرى الخمسين لإنشائها.

الإمارات... موقف ثابت تجاه القضية الفلسطينية

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها إلى تبني كل القضايا العادلة والمشروعة انسجاماً مع توجهاتها والأسس التي قامت عليها منذ عقود، وهي مبادئ ليست وليدة الأمس واليوم، وإنما تنبع من القيم التي تميز أبناء شعب الإمارات وتجسده قيادتها الحكيمة ممثلة في شيوخها وقادتها. وقد أثبتت مختلف التجارب التي مرت بها المنطقة، أن دعم القضايا العادلة للشعوب والوقوف إلى جانب المظلومين ومؤازرة المنكوبين والاستجابة العاجلة لنداء المحتاجين، ليست مجرد شعارات ترفعها قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وإنما تمثل جزءاً من السياسة الداخلية والخارجية لحكومتها، وقد مثل الموقف الإماراتي الرسمي والشعبي من القضية الفلسطينية خير دليل على صدق تلك النوايا انطلاقاً من علاقات الأخوة الراسخة وأهمية توظيفها لنصرة حق الشعب الفلسطيني في أن ينعم بالسلام والعيش الكريم على أرضه ويتخلص من براثن الاحتلال الإسرائيلي الغاشم الذي يمثل اليوم أبشع أنواع الاغتصاب وأكثرها تجاوزاً في حق الإنسانية.

إن الموقف الإماراتي الثابت تجاه القضية الفلسطينية يدفعها دائماً إلى تجديد التزامها بمواصلة مساندة أبناء الشعب الفلسطيني ومسيره نضاله العادلة لتحقيق تطلعاته في إزالة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم عن أرضه ونيله حريته وكرامته وحقه في ممارسة تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها مدينة القدس الشريف.

وقد ظهر ذلك الموقف مجدداً بمناسبة «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني» الذي احتفلت به منظمة الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، في إطار عدد من الفعاليات السياسية والثقافية التضامنية للتعريف بعدالة القضية الفلسطينية وجوانبها المتعددة، حيث وجّه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، رسالة تضامنية مع الشعب الفلسطيني إلى بول فوديه سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وجاء في تلك الرسالة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تلتزم «بمواصلة مساندة أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق ومسيره نضاله العادلة لتحقيق تطلعاته المشروعة في إزالة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم لأرضه ونيله حريته وكرامته وحقه الشرعي في ممارسة تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها مدينة القدس الشريف».

وأضاف سموه أن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن العجز الدولي عن إيجاد حل للمعضلة الفلسطينية وجوانبها وأبعادها المختلفة سيستمر طالما تواصل إسرائيل سياسة التعنت والإمعان في احتلال الأراضي الفلسطينية وتوسيع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وانتهاجها أفظع سياسات التمييز العنصري والقمع والعقاب الجماعي الممنهج ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل في الضفة الغربية وقطاع غزة المنكوب منذ عام 2006.

وبرغم الموقف الصارم لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، فإن نزوعها للسلام يظل هو الخيار الأفضل ما دام ثمة بصيص أمل قد يحقق الاستقرار لكل المنطقة، ولهذا دعا صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، إسرائيل للعمل على إظهار إرادتها السياسية الصادقة لحلحلة الجمود الحالي وإنجاح الاستئناف الفاعل للعملية السياسية الكفيلة بتسوية قضايا الوضع النهائي العالقة كي يعيش الجميع بأمن وسلام دائم بالمنطقة، «عملاً بقرارات الشرعية الدولية القاضية بقيام دولتين: فلسطين وإسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، فضلاً عن التزاماتها الأخرى في إطار الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية أوسلو».

الأزمة السورية: فرص نجاح الوثيقة الأوروبية في ضوء التطورات السياسية والميدانية

يتساءل مراقبون عن فرص نجاح وثيقة «الاتحاد الأوروبي» حول سوريا التي سُربت عبر وسائل إعلام، مؤخراً، وسط تحفظ المعارضة السورية على بعض أجزائها، وفي ضوء التطورات التي تشهدها الأزمة السورية على الساحتين السياسية والميدانية.

طرد الإرهابيين من الجانب السوري على الحدود مع تركيا، كثفت اتصالاتها مؤخراً مع مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، ولاسيما على المحورين الروسي والإيراني، وذلك عقب استهداف النظام السوري الأسبوع الماضي لقواتها التي تدعم عناصر «الجيش السوري



بينما يتحدث مراقبون عن أن وثيقة «الاتحاد الأوروبي» حول سوريا التي سربت مؤخراً، تلتقي مع المقترحات التي قدمتها الأطراف المعنية بالحل السلمي للأزمة السورية، في ضرورة «بناء دولة ديمقراطية» في سوريا المستقبل، وإعادة لَم صفوف الشعب السوري من

جميع مكوناته تحت مظلة دولة مدنية، فإن فرص نجاح هذه المبادرة الأوروبية تبقى معلقة في ضوء تحفظ المعارضة السورية على تفصيلين أساسيين فيها: الأول، متعلق بدور الأقليات تحت عنوان «اللامركزية والفيدرالية»، وهو ما يثير ريبة المعارضة مما تصفه بـ«تقسيم مقنّع». والثاني مرتبط بـ«إعادة الإعمار» التي تراها المعارضة «مبكرة جداً». كما أن مسار المعارك على الأرض، الذي حقق فيه النظام السوري، حتى الآن، تقدماً واسعاً على حساب الفصائل المعارضة، سيضعف، بحسب مراقبين، من فرص نجاح تلك المبادرة في ظل استقواء النظام بـ«انتصاراته» الميدانية واستخدامه لها كورقة ضغط على الصعيد التفاوضي. ففي ظل تقدم استراتيجي هو الأكبر لقوات النظام السوري في شرق مدينة حلب، استعادت تلك القوات السيطرة على حي مساكن هنانو، أكبر الأحياء في شرق حلب، وتقدمت نحو أحياء مجاورة له، فاصلة مناطق سيطرة الفصائل المعارضة إلى جزأين، الأمر الذي يحذر مراقبون من أنه قد يشكل تحولاً في مسار الحرب داخل حلب، ولاسيما أن حي مساكن هنانو، أكبر أحياء حلب الشرقية، ذو أهمية رمزية، باعتباره أول حي سيطرت عليه الفصائل المعارضة صيف 2012، حين انقسمت مدينة حلب بين أحياء شرقية تحت سيطرة الفصائل، وغربية تحت سيطرة قوات النظام، ما يعني أن خسارته تمثل ضربة موجعة للفصائل. وقد دفعت الغارات الجوية الكثيفة والمعارك العنيفة بين قوات النظام والفصائل المعارضة المئات من سكان الأحياء الشرقية في حلب، إلى الفرار إلى مناطق تحت سيطرة قوات النظام، وفق ما أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان».

وعلى الجانب السياسي، فإن أنقرة، وفي ظل سعيها لتأمين معركة الباب، واستمرار عملية «درع الفرات» التي تهدف إلى

وحتى الآن، تقول مراقبون إن ثمة إدراكاً تركياً أن إيران لم تكن بعيدة عن استهداف النظام السوري وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ورئيس جهاز المخابرات هاكان فيدان ل طهران، ولقائهما الرئيس الإيراني حسن روحاني ومسؤولين إيرانيين، استهدفت فتح قناة حوار جديدة مع طهران بشأن الأوضاع في سوريا والعراق.

وبحسب مراقبين، فإن أنقرة تسعى من خلال تأمين موقعي موسكو وطهران، إلى حماية مسار عملية «درع الفرات» في وقت ينظر فيه التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه العملية على أنها عامل ضغط بينما يسعى لطرد مقاتلي «داعش» خارج مدينتي الموصل والرقعة في العراق وسوريا، ولاسيما في ظل المواجهات الأخيرة بين عناصر المعارضة السورية التي تدعمها أنقرة والمقاتلين الأكراد المدعومين من قبل واشنطن، في أثناء محاولة الطرفين انتزاع السيطرة على مدينة الباب الاستراتيجية، شمال حلب، من يد «داعش».

جميع مكوناته تحت مظلة دولة مدنية، فإن فرص نجاح هذه المبادرة الأوروبية تبقى معلقة في ضوء تحفظ المعارضة السورية على تفصيلين أساسيين فيها: الأول، متعلق بدور الأقليات تحت عنوان «اللامركزية والفيدرالية»، وهو ما يثير ريبة المعارضة مما تصفه بـ«تقسيم مقنّع». والثاني مرتبط بـ«إعادة الإعمار» التي تراها المعارضة «مبكرة جداً».

كما أن مسار المعارك على الأرض، الذي حقق فيه النظام السوري، حتى الآن، تقدماً واسعاً على حساب الفصائل المعارضة، سيضعف، بحسب مراقبين، من فرص نجاح تلك المبادرة في ظل استقواء النظام بـ«انتصاراته» الميدانية واستخدامه لها كورقة ضغط على الصعيد التفاوضي. ففي ظل تقدم استراتيجي هو الأكبر لقوات النظام السوري في شرق مدينة حلب، استعادت تلك القوات السيطرة على حي مساكن هنانو، أكبر الأحياء في شرق حلب، وتقدمت نحو أحياء مجاورة له، فاصلة مناطق سيطرة الفصائل المعارضة إلى جزأين، الأمر الذي يحذر مراقبون من أنه قد يشكل تحولاً في مسار الحرب داخل حلب، ولاسيما أن حي مساكن هنانو، أكبر أحياء حلب الشرقية، ذو أهمية رمزية، باعتباره أول حي سيطرت عليه الفصائل المعارضة صيف 2012، حين انقسمت مدينة حلب بين أحياء شرقية تحت سيطرة الفصائل، وغربية تحت سيطرة قوات النظام، ما يعني أن خسارته تمثل ضربة موجعة للفصائل. وقد دفعت الغارات الجوية الكثيفة والمعارك العنيفة بين قوات النظام والفصائل المعارضة المئات من سكان الأحياء الشرقية في حلب، إلى الفرار إلى مناطق تحت سيطرة قوات النظام، وفق ما أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان».

وعلى الجانب السياسي، فإن أنقرة، وفي ظل سعيها لتأمين معركة الباب، واستمرار عملية «درع الفرات» التي تهدف إلى

خيارات إيران في مواجهة تمديد الكونجرس الأمريكي العقوبات المفروضة عليها

تمديد الكونجرس الأمريكي، يوم الخميس الماضي، العقوبات المفروضة على إيران، يثير تساؤلات حول مستقبل الاتفاق النووي، وخاصة في ظل موقف طهران الراض لهذه العقوبات، وتهديدها بالرد على هذه الخطوة.

- استئناف تخصيب اليورانيوم، حيث هدد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالح، الأسبوع الماضي، بلجوء بلاده إلى تخصيب كميات كبيرة من اليورانيوم، في حال خرقت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية النووية من خلال تمديد العقوبات ضد طهران. وأعلن عضو الهيئة الرئاسية في البرلمان الإيراني «أكبر رنجبر» إعداد مشروع قرار بصفة مستعجل جداً لاستئناف الأنشطة النووية، بعد تمديد الكونجرس الأمريكي العقوبات على إيران.
- التهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي، وجاء هذا على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي، الذي صرح في شهر يونيو الماضي، بأنه سيحرق الاتفاق النووي الذي وقعته بلاده مع مجموعة (1+5)، إذا تراجع عنه الرئيس الأمريكي الجديد. وفي شهر نوفمبر الماضي حذر نائب القائد العام للحرس الثوري العميد حسين سلامي، من أنه من الممكن أن تنسحب طهران من اتفاق نووي دولي، في حال عدم رفع العقوبات المالية المتبقية.
- تنظر إيران إلى الاتفاق النووي، باعتباره اتفاقاً دولياً متعدد الأطراف وصدق عليه مجلس الأمن الدولي، ومن ثم لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون الطرف المتحكم في هذا الاتفاق، من دون الأخذ في الاعتبار مواقف الأطراف الأخرى، وهذا ما يفهم من كلام أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، محسن رضائي، أول أمس الجمعة، فقد اعتبر «أن العقوبات لن تكون موجهة ضد إيران فقط، ولكنها ستهدأ بالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا أيضاً (الدول الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران)، كما ستغض الطرف أيضاً عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»، وهذا يعني أن إيران تراهن على الأطراف الأخرى في الاتفاق النووي في دعم موقفها، وخاصة روسيا والصين، اللتين تعتبران من أكثر القوى الدولية تأييداً لمواقفها والدفاع عنها، ويمكنهما معارضة أي تحرك أمريكي في مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة عليها.



في تطور قد تكون له انعكاساته الكبيرة على الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة (1+5) في شهر يوليو من العام الماضي، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي، يوم الخميس الماضي، الأول من ديسمبر 2016

بالغالبية الساحقة على تمديد العقوبات المفروضة على إيران عشر سنوات إضافية. وحظي مشروع القانون بموافقة 99 عضواً في مجلس الشيوخ من دون تسجيل أي اعتراض، وذلك بعد موافقة بما يشبه الإجماع من قبل أعضاء مجلس النواب في شهر نوفمبر الماضي. ويسمح القانون بفرض عقوبات على إيران في مجالات التجارة والطاقة والدفاع والقطاع المصرفي بسبب برنامجها النووي وتجارب الصواريخ البالستية، وكان من المقرر أن ينتهي أجل القانون أواخر شهر ديسمبر الجاري ما لم يتم تمديده.

تمديد الكونجرس الأمريكي العقوبات المفروضة على إيران يمثل تطوراً مهماً في مسار العلاقات بين الدولتين، لأن طهران تنظر إلى هذه العقوبات باعتبارها تخالف روح الاتفاق الذي أبرمته مع مجموعة (1+5)، في عام 2015، الذي ينص على تقليص البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ودول أخرى. وهذا ما أشار إليه بوضوح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، أول من أمس الجمعة، حيث اعتبر أن «تمديد الحظر على إيران يتعارض مع الاتفاق النووي ومع التزام الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي بعدم التدخل في العلاقات الداخلية والدولية للدول الأخرى». ولفت قاسمي النظر إلى أن إيران أثبتت التزامها بالاتفاقيات الدولية لكنها أيضاً وضعت جميع الاحتمالات في الاعتبار وأنها مستعدة للدفاع بقوة وبحكمة عن حقوق الشعب الإيراني في جميع الظروف.

الموقف الإيراني الراض لتمديد العقوبات الأمريكية عليها يثير تساؤلات حول الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها للرد على هذه الخطوة. قراءة المواقف والتصريحات الإيرانية حول قرار الكونجرس تمديد العقوبات، يشير إلى أن طهران قد ترد على هذه الخطوة من خلال الخيارات الآتية:

كيف سيواجه ترامب المشكلات الرئيسية حول العالم؟

اعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في تقرير نشرته مؤخراً أن المشكلات التي يواجهها دونالد ترامب في اختيار وزير خارجيته تؤكد هواجس القلق بشأن قدرته على إدارة التحديات العالمية التي سيواجهها في منصبه، مثل تهديدات داعش، والتوترات بين أعضاء حلف الناتو.

بقدرته على التعاون مع بوتين، لكن ليس واضحاً بعد إمكانية قبول روسيا أي اتفاق ما لم يسمح للأسد بالبقاء في السلطة لأجل غير مسمى، وهو الأمر الذي يرفضه السوريون الذين ارتكب ضدهم ممارسات وحشية.



وأشارت الصحيفة في تقريرها إلى أنه في بعض الأحيان، توحى أحاديث حملة ترامب بإمكانية تحقيق نهج جديد، وفي أوقات أخرى، يقدم خليطاً من الأفكار المتناقضة، فعقلية ترامب التي تروج لمقولة «أمريكا أولاً» تتضمن الحد من الدور الأمريكي في الخارج،

لكنه يدافع أيضاً عن تبنيّه موقفاً صارماً تجاه الخصوم، وهذا ما أوجد انطباعاً بشأن صعوبة التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل.

وتشير الصحيفة إلى أن هناك بعض العلامات التي تكشف عن أن ترامب الذي يرفض الإحاطات اليومية من الأجهزة الاستخباراتية، يتفهم تلك التهديدات وكيفية التعامل معها، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الآتية:

• إيران والاتفاق النووي: تعهد

ترامب بتمزيق الاتفاق النووي الذي أوقفت إيران بموجبه أخطر أنشطتها النووية مقابل رفع معظم العقوبات الدولية، واختار مستشاراً للأمن القومي، ومديراً لـ «سي آي إيه» من الذين يعارضون بشدة الاتفاق النووي، بغض النظر عن عواقب إنهائه. لكن إذا تم التخلي عن الاتفاق، ستستأنف إيران بالتأكيد برنامجها النووي. كما أن شركاء أمريكا في الاتفاق: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين لن يعيدوا فرض العقوبات وفقاً لما يتخيل ترامب أنه سيدفع طهران نحو اتفاق أفضل، فضلاً عن التأثير السلبي للشركات على الشركات الأمريكية في منافسة الأسواق الإيرانية.

• **الانتشار النووي:** قريباً سيقود ترامب الترسانة النووية الأمريكية، وخلال حملته تحدث بشكل عرضي عن إمكانية الانتقام من داعش باستخدام سلاح نووي، وعن ضرورة تطوير اليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى ترسانات نووية بدلاً من الاعتماد على تحالفات دفاعية مع الولايات المتحدة. لكن سيكون أمراً كارثياً إذا استخدم ترامب السلاح النووي خلال فترة رئاسته أو شجع دولاً أخرى على اقتنائه.

• **النظام العالمي:** تشكيك ترامب في أهمية حلف الناتو وتحالفات أخرى والدور الأمريكي في العالم هز المؤسسات الأساسية التي حفظت السلام في أوروبا ومناطق أخرى على مدى عقود. لكنه لم يقدم أي تحليل متماسك حول ماهية الخطأ في تلك التحالفات، أو ماهية المؤسسات التي يمكن أن تحل محلها.

• **كوريا الشمالية:** ربما تكون تلك الدولة الآسيوية هي الاختبار المبكر لسياسات ترامب، لأنها قد تمتلك قريباً وقوداً نووياً كافياً لصنع 20 قنبلة، وقد تنشر رؤوساً نووية تستطيع ضرب كوريا الجنوبية واليابان والأصول الأمريكية في منطقة الباسيفيك. وقد هدد ترامب بتوجيه صفة تتعلق بضرائب الصادرات الصينية، لسبب جزئي مفاده إجبار بكين على ممارسة المزيد من الضغوط على بيونج يانج. وباعتبارها المورد الرئيسي للشمال، فإن للصين دوراً حيوياً في الوصول إلى حل في القضية النووية، لكن رفع الضرائب على بكين قد يتسبب في حرب تجارية ويقلص من مساحة التعاون.

• **داعش وسوريا:** برغم أن ترامب قال: «أعرف عن داعش أكثر مما يعرفه الجنرالات»، فإنه لم يقدم أي خطة باستثناء توجيه كلمات بذينة للتنظيم. وحول الشأن السوري، نوه ترامب باعتزامه التخلي عن الدعم الأمريكي للثوار الذين يحاولون عزل الرئيس بشار الأسد، وألمح إلى اعتزامه الانضمام إلى التحالف بين بشار الأسد وروسيا، القائم بقصف المدنيين السوريين. ترامب يبدو واثقاً



أوبك تلتقي مع منتجين من خارجها في العاشر من ديسمبر في فيينا

بنحو 600 ألف برميل يومياً في هذا الخفض. وقالت روسيا إنها ستخفض الإنتاج نحو 300 ألف برميل يومياً. وأظهرت بيانات وزارة الطاقة الروسية، يوم الجمعة، أن إنتاج البلاد من النفط ارتفع إلى متوسط يبلغ 11.21 مليون برميل يومياً في نوفمبر الماضي ليسجل رقماً قياسياً جديداً في فترة ما بعد الحقبة السوفيتية. وكانت أسعار النفط ارتفعت، أول من أمس الجمعة، لتسجل أفضل أداء أسبوعي لها فيما لا يقل عن خمس سنوات واستقرت فوق 51 دولاراً للبرميل عقب قرار أوبك خفض إنتاج الخام للحد من تخمة المعروض العالمي التي تضغط على الأسعار منذ أكثر من عامين.



قال مصدران لـ «رويترز» يوم أمس السبت، إن منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ستجتمع مع دول من خارج المنظمة لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية للحد من الإنتاج العالمي للنفط في العاشر من ديسمبر الجاري في العاصمة النمساوية فيينا.

وكان مصدران في أوبك قد قالا في وقت سابق، المقرر أن يُعقد الاجتماع في العاصمة الروسية موسكو ولكنهما قالا فيما بعد إن الخطة تغيرت. وكانت أوبك قد اتفقت الأسبوع الماضي على خفض الإنتاج نحو 1.2 مليون برميل يومياً، ابتداء من يناير المقبل في محاولة لخفض الفائض من المعروض العالمي من النفط وتعزيز الأسعار. وتأمل أوبك أن تسهم الدول غير الأعضاء فيها

بيكر هيويز: حفارات النفط الأمريكية تواصل الارتفاع للشهر السابع



واصلت شركات الطاقة الأمريكية زيادة أنشطة الحفر النفطية في نوفمبر الماضي، وللشهر السابع على التوالي، مع مضيها قدماً في خطط زيادة عدد منصات الحفر في ظل ارتفاع سعر الخام إلى أعلى مستوى في أكثر من عام. وقالت شركة «بيكر هيويز» لخدمات الطاقة، أول من أمس الجمعة، إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بواقع ثلاث منصات في الأسبوع المنتهي في الثاني من ديسمبر الجاري، ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 477 منصة، وهو الأعلى منذ يناير الماضي، لكنه يظل دون عددها البالغ 545 منصة الذي سجلته قبل عام. ومنذ أن تعافت أسعار الخام من أدنى مستوياتها في 13 عاماً إلى نحو 50 دولاراً للبرميل، أضافت الشركات 161 منصة حفر نفطية في 24 أسبوعاً من الأسابيع الـ 27 الأخيرة. وهذه هي مرحلة التعافي الأطول لعدد منصات الحفر -وفق بيكر هيويز- منذ تضرر السوق من تخمة في المعروض التي استمرت على مدار أكثر من عامين. ويتوقع محللون أن تزيد الشركات الإنفاق على أنشطة الحفر في السنوات المقبلة باستمرار صعود أسعار الخام.

نيتوروك ريل تتقاسم إدارة السكك الحديدية البريطانية مع شركات خاصة

«سذرن ريلوايز»، المسؤولة عن إصلاح وصيانة شبكة السكك الحديدية. وقالت الصحيفة أيضاً إن وزير النقل البريطاني، كريس جرايلينج، سيقول إنه يريد أن تتقاسم شركة نيتوروك ريل المسؤولية عن إدارة شبكة السكك الحديدية مع شركات أخرى. وقال متحدث باسم



وزارة النقل البريطانية « من المقرر أن يلقي جرايلينج كلمة يوم الثلاثاء المقبل ولكنه لم يكشف عن تفاصيل أخرى».

قالت صحيفة تليجراف، أول من أمس الجمعة، إن شركة «نيتوروك ريل» المملوكة للدولة ستتقاسم السيطرة على شبكة السكك الحديدية البريطانية مع شركات خاصة للسكك الحديدية في واحد من أكبر التعديلات بالنسبة إلى شبكة النقل العام في بريطانيا. وستعطي

هذه الخطوة التي تعد محاولة لإنهاء التأخير وتراجع أجرة القطارات شركات لتشغيل القطارات مثل «فيرجين» أو

البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية



يغطي الكتاب موضوعاً حيويًا مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحديث والإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات عامة وللمجتمعات العربية بشكل خاص. والكتاب يتألف من مقدمة وستة محاور أساسية وخاتمة، إضافة إلى الأشكال والمراجع. والمحاور المشار إليها تؤكد أن أي حديث عن البحث العلمي لابد أن يتطلب القيام ببحوث مستمرة وشاملة ومتنوعة المداخل، بهدف التوصل إلى حلول موضوعية ومتكاملة للمشكلات التي تعانيها المجتمعات. ومن منظور معمق يعتبر التقدم العلمي والتقني ومستجداتهما المتلاحقة في سرعة قياسية «قضية عالمية تسعى جميع دول العالم نحوها، بما فيها الدول العربية» التي كان لها تراث وإسهامات نوعية علمية وبحثية أذهلت أمم العالم في مراحل حيوية مفصلية من تاريخها المجيد. والمشكلة التي نجابهها هي أنه وبرغم هذا التراث العلمي الأصيل، فإن عالما العربي يعاني اليوم التخلف العلمي حيث «إنه من المؤسف ونحن نستعرض الأرقام والإحصاءات أن نصطدم بشبح الأمية في الدول النامية عموماً، والعربية على وجه التحديد، والمستوى المتدني لواقع البحث العلمي العربي المتراجع من منطلق المعيارين الكمي والنوعي، وضعف الإنتاج العلمي للباحث». كل ذلك أدى إلى عجز الجامعات العربية عن مواكبة التطورات والإنجازات العلمية المتلاحقة. وجوهر الدراسة يشير إلى ضرورة التوصل إلى خطة عربية متكاملة تحقق التغيير الإيجابي المطلوب للسياسات التنموية، وخاصة «السياسات العلمية».

للبحث العلمي وللتطوير، وخاصة علاقة الإنتاجية العلمية ومتطلبات سوق العمل).

في المحور الأول حول المعرفة الإنسانية بين التراكم والتطبيق، أكد الباحثان أن الدول العربية لا تزال في حيرة من أمرها، بين حاجتها إلى التقنيات الغربية، وأهمية تطبيق المعرفة بهدف إنتاج تقنية محلية ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والجهود العربية مازالت دون مستوى الطموح «مقصرة عن الوصول إلى مرتبة الدول المتقدمة»، ومن أمثلة ذلك، كيفية «استغلال التقنيات وتحاشي الأخطار المرتبطة بالخطر النووي والتلوث الذي يدمر عناصر البيئة من ماء وهواء». أمام مثل هذه الأخطار وضرورة مواجهتها يصبح من الأساسيات أن تسعى الدول العربية لمواكبة المكتشفات العلمية الجديدة وتضييق الفجوة المتصاعدة بين الدول المتقدمة وعالما العربي. إن عملية نقل التقنية والاستفادة منها مسألة حيوية برغم

وأهمية الدراسة أنها تناولت مسألة التراكم المعرفي الإنساني والتطبيقات المعاصرة في البحث العلمي ضمن إطار تصنيف متنوع للبحوث: أساسية، وتطبيقية، وبحوث تطوير تقني، وبحوث اجتماعية، والعلاقة فيما بينها. إن خدمة قضايا التنمية والنهوض بدور المجتمع العربي المعاصر اعتُبر المدخل الأساسي للكتاب. والدراسة تناولت قضية حيوية لكل من له اهتمام في مجال البحث العلمي هي تحديد واقع البحث العلمي العربي في إطار منظومة العلم والتقنية في العالم. يعني ذلك بحث أمور مهمة جداً: (دور الجامعات العربية، وإعداد الباحثين، ودور النشر العلمي، والميزانيات المخصصة

من نيل الاستقلال السياسي مازالت الدول العربية لم تبلور بعد سياسة واضحة للبحث العلمي وفي التخصصات كافة «إلا ما ندر».

المحور الرابع: واقع البحث العلمي العربي وآليات استمراريته، أشار إلى حقيقة رقمية مقارنة بالعالم الصناعي مفادها، أنه وفقاً لمعطيات عام 1990 فقد بلغت نسبة غير الأميين في العالم العربي 51%، بينما بلغت في معظم الدول المتقدمة صناعياً 99%، حتى إنها تتراجع عن النسبة في العالم النامي التي بلغت 65%.

إذاً السؤال المنطقي: كيف يمكن أن تدخل الأمة العربية القرن العشرين بينما نحو نصف أبنائها أميون يجهلون مبادئ القراءة والكتابة والحساب؟ ترتيباً على ذلك، أكد التقرير الصادر عن المؤتمر الدولي للتنمية والسكان عام 1994 ضرورة التنسيق بين النظم التعليمية والتدريبية من جهة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى لضمان التنمية المستدامة. والشكل الرئيسي حسب أرقام منظمة «اليونيسكو» في التسعينيات يوضح أن نسبة العاملين في الدول العربية في البحث العلمي 1.5% فقط. كما أن إنتاجية البحث العلمي العربي مازالت ضعيفة حيث جاء في منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) أن إنتاجية الباحث العربي تعادل 10% أو أقل من المعدل الدولي لغاية عام 1973. أضف إلى ذلك أن ميزانيات البحث العلمي العربي لا تتجاوز 0.5% (معطيات 1995).

المحور الخامس تطرق إلى أهمية تبني مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية خدمة لتجاوز معوقات التنمية النفسية والسلوكية ولأهمية تعزيز القدرات الذاتية الابتكارية، خاصة في المجال الصناعي. **والمحور السادس** يبحث في تشكيل خطة عمل متكاملة للسياسات التنموية لمواجهة تحديات العولمة لمواكبة الثورات العلمية في شتى ميادين التنمية الإنسانية. على أن تتم كل هذه الجهود من منطلق جماعي موحد ومبادر من خلال إنشاء «هيئة قومية للبحث العلمي العربي» تضع خطة عربية شاملة لتوظيف القدرات العلمية والبحثية في مجالي: التشخيص للمشكلات وإيجاد الحلول الناجعة للمشكلات التي يعانيها عالما العربي. وأخيراً تصح المقولة القائلة: تعد حاجة الأمة العربية إلى الاهتمام بالبحث العلمي والعلم مساوية لحاجتها إلى أن تعيش كأمة كريمة.

المحاذير التي تجب مراعاتها، ما يستدعي أهمية مراعاة معطيات المحيط العربي، مثل طبيعة البيئة والمناخ وأثرهما في أمور مهمة مثل: (إدارة النظم البيئية لدول البحر المتوسط، وتوفير الطاقة للمناطق الريفية، وأثر المناخ في محطات معالجة الصرف الصحي وغيرها). وإزاء التطورات العلمية المتلاحقة عالمياً فعلى الدول العربية أن تخطط وطنياً وترسم استراتيجية للدخول وبسرعة إلى عصر العلم والتقنية، وخاصة في مجال صناعة الإلكترونيات. مؤلفا الكتاب أكدا أهمية، بل ضرورة تشكيل سياسة عربية جماعية موحدة تتبنى الفرز والانتقاء وليس تقديس واستيراد كل ما أنتجه الغرب. أما **المحور الثاني**، فقد ركز على تصنيف متنوع للبحوث. ولعل من أولويات أهداف البحوث العلمية والتقنية ما يأتي: بناء الكوادر الوطنية، وانتقاء التقنية المناسبة، والتعرف إلى المستحدث في العلم والتقنية، وتوفير قاعدة بيانات عن الموارد والظروف الطبيعية، والعناية بالابتكار العلمي في عصر يمتاز بالتنافس الشديد لإحراز التفوق في مختلف ميادين الحياة.

المحور الثالث: البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية والمجتمع، تناول مسؤولية العلماء «إسباغ السمو الإنساني على أعمالهم البحثية، وبخاصة المتقدم منها» تجنباً لإعادة مأس إنسانية كالتى حدثت في مدينتي هيروشيما وناجازاكي في أغسطس 1945. حيث استدعى الأمر عقبها إرساء قواعد عالمية للسلوك العلمي تتم في إطار تأسيس نوع جديد من الجامعات تعرف بـ «الجامعة التنموية» التي تعتمد الابتكار لمنفعة الإنسان، ووفقاً لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف. ضمن هذا التصور، فمن الضروري أن تقتزن الحرية العلمية بمناخ أكاديمي حر.

ولكن ما أوضحه الكتاب أنه على الرغم من وجود نصوص قانونية تنظم الحرية الأكاديمية في العالم العربي فإن تدخل الدولة في توجيهها ألحق ضرراً واضحاً بالحرية الأكاديمية. ومن منظور مكمل برز إجماع شبه عالمي لدى الخبراء ومخططي السياسات التعليمية في العالم على أهمية توحيد الجهود العلمية والمشاركة في تحديد «ماهية الجامعة» في القرن الحادي والعشرين. والسمة الأساسية للجامعات المعاصرة تنطلق من كونها مؤسسات للتعليم والبحث العلمي معاً وتسعى في اتجاه الإبداع والابتكار العلمي المتجدد والمستقل من أجل تطوير الإنتاج العلمي في أي موقع. الشيء المؤسف أنه بعد مرور فترة طويلة